مجلس الوزراء في اجتماعه الدوري أمس

إلزام وحدات الجهاز الإداري للدولة بموافاة المالية والجهاز المركزي للرقابة بحساباتها الختامية الموافقة على اتفاقية مكافحة الجريمة وتشكيل لجنة وزارية لدراسة تقرير عن نشاط محو الأمية وتعليم الكبار

التأكيد على ضرورة توسيع نشاط وزارة حقوق الإنسان

صنعاء/ سبأ:

أطلع مجلس الوزراء في اجتماعه أمس برئاسة الأخ عبدالقادر باجمال رئيس المجلس على مذكرة وزارة المالية بشأن وحدات الجهاز الإداري للدولة والوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة ووحدات القطاع الاقتصادي المتأخرة عن تقديم حساباتها الختامية ومرفقاتها لعام ٢٠٠٥م.

وشدد المجلس بهذا الخصوص على جميع تلك الجهات في السلطتين المركزية والمحلية الالتزام بموافاة وزارة المالية والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بكشوفات وجداول ومرفقات حساباتها الختامية للسنة المالية المنصرمة طبقا للقانون المالي ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما وقانون المؤسسات والشركات وتعديلاته وذلك في موعد أقصاه نهاية شهر يونيو الحالي وعلى أن يتم تحرير خطابات إنذار لجميع تلك الجهات بعدم التأخر عن الموعد المحدد يتضمن التأكيد على إعادة النظر في القيادات الإدارية لتلك الجهات.

وأقر المجلس مساهمة بلادنا في صندوق التخفيف من حدة الفقر التابع للبنك الإسلامي للتنمية وذلك تنفيذا لقرار مؤتمر القمة الإسلامي الاستثنائي المنعقد مؤخرا بمكة المكرمة وتبلغ مساهمة بلادنا في هذا الصندوق الذي يهدف إلى المساعدة في مكافحة الفقر وتوفير فرص عمل في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ثلاثة ملايين دولار.

ووجه المجلس وزارة المالية اتخاذ ما يلزم من إجراءات لتسديد مبلغ المساهمة

ووافق المجلس على مذكرة التفاهم للتعاون المالي الموقع بين وزارة المالية ونظيرتها في المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة ، والتي تضمنت جملة من الإجراءات الرامية لتعزيز التعاون بين البلدين الشقيقين في المجالات المالية والتدريب والتأهيل وتبادل الخبرات في هذا الجانب، كما وافق المجلس على اتفاقية التعاون في مجال مكافحة الجريمة الموقعة بين بلادنا والجمهورية الايطالية الصديقة، والتي أكدت على قيام البلدين بتطوير نشاطهما المشترك في مجال مكافحة الإرهاب والمخدرات والاتجار غير المشروع بالعقاقير والمواد المؤثرة على العقول وغيرها من الجوانب المرتبطة بمكافحة الجريمة .

ووجه المجلس الوزراء المعنيين باستكمال الإجراءات القانونية المتعلقة بمذكرة التفاهم الموقعة مع الأردن والاتفاقية الموقعة مع ايطاليا.

وناقش المجلس تقرير وزير التربية والتعليم عن نشاط محو الأمية وتعليم الكبار والذي تضمن كافة الجوانب المؤسسية والإدارية والفنية التابعة لهذا القطاع ومتطلباته للمرحلة المقبلة وشكل المجلس في ضوء مناقشته لجنة وزارية من مختلف الوزارات المعنية وذات العلاقة لدراسة التقرير بشكل دقيق• وتحديد الأولويات في هذا القطاع التي تحقق النهوض بالجوانب المؤسسية والإدارية والفنية المعززة لدور جهاز محو الأمية وتعليم الكبار وتوسيع حجم نشاطه الميداني الجاذب للفئات المستهدفة وبحيث تقدم اللجنة تقريرها إلى المجلس خلال شهر من تاريخه• مع الأخذ بعين الاعتبار أية تعديلات مطلوبة للنهوض بدور جهاز محو الأمية وكذا دور السلطة المحلية والمجسد في أداء هذه المهمة الإنسانية الحضارية•

واطلع المجلس على تقرير وزارة حقوق الإنسان عن حقوق الإنسان بما في ذلك الرد على تقرير وزارة الخارجية الأمريكية عن أوضاع حقوق الإنسان في اليمن الصادر في مارس المنصرم وأكد المجلس بهذا الجانب على ضرورة توسيع نشاط وزارة حقوق الإنسان ليشمل حقوق المواطنين اليمنيين في الخارج• وكذلك فيما يخص رؤية اليمن تجاه حقوق الإنسان على المستوى الدولي.

كما اطلع المجلس على تقرير الأخ وزير المالية بشأن نتائج زيارته إلى الأردن الشقيق الأسبوع المنصرم •

رئيس الوزراء اجتمع برؤساء وممثلي الجمعيات السمكية والاتحاد التعاوني السمكي

مناقشة عدد من قضايا القطاع السمكي وتطلعات الصيادين

صنعاء/سبأ:

اجتمع الاخ عبدالقادرباجمال رئيس مجلس الوزراء أمس بالاخوة رؤساء وممثلي الجمعيات السمكيةوقيادة الاتحاد التعاوني السمكي وجرى في الاجتماع مناقشة عدد من القضايا والمواضيع المتصلة بنشاط القطاع السمكي وتطلعات الصيادين للفترة المقبلة وبوجه خاص مايتعلق بالصيدالتقليدي واللائحة المنظمة لهذا الصيد.. الى جانب استعراض شكاوى الصيادين من الأعمال اللامسؤولة لقوارب الجرف القاري وماتلحقه من أضرار بالحياةالبيئية البحرية ..أضافة الى مناقشة وضع الموسسات السمكية العامة.

وقد ابلغ رئيس الوزراء المجتمعين بالقرارات التي اتخذتها الحكومة بشأن تلك القضايا والتى أكدت على تطبيق القانون فيما يخص تكاليف الخدمات والاتاوات حيث أقرت الحكومة المذكرة المقدمة من قبل الاتحاد التعاونى السمكى فيما يتعلق بتوزيع نسبة ٨ بالمائة التى أقرها القانون وفقا لما يلى ٣ بالمائة للدولة و٢ بالمائة للجمعيات و٢ بالمائة للقائمين على المزاد و١ بالمائة لساحات الحراج .

وقد ثمن المشاركون هذا القرار ورأوا أنه يخدم جميع العاملين فى القطاع السمكي وعلى وجه الخصوص الجمعيات التعاونية والنشاط الخاص فى هذا المجال على ان تعطى الفرص كاملة لنشر مراكز الاستلام وتحريكها الى أقرب نقاط لما فيه خدمة الصيادين والعملية الانتاجية السمكية ومنع أي احتكار فى هذا الجانب

كما ابلغ رئيس الوزراء المجتمعين بأن الحكومة قد اتخذت قرارا بشأن اعادة هيكلة مؤسسات القطاع العام السمكى المتواجدة فى جميع المحافظات الساحلية وتحويلها الى مؤسسات محلية وفقا لنظام اللامركزية المالية والادارية، موضحا انه وعند اتخاذ القرار بتخصيص هذه الوحدات الاقتصادية سوف تمنح التعاونيات المحلية السمكية والعاملين فى القطاع السمكى الاولوية في التخصيص سواء على أساس الملكية الكاملة أو المشتركة مع السلطة المحلية وبحيث تدرس كل حالة على حدة .

ووعد رئيس الوزراء بتنازل الحكومة عن ٢٠ بالمائة من رأسمال هذه المؤسسات لصالح الجمعيات التعاونية السمكية وذلك بعد التقييم لرأسمالها.

وفيما يتعلق بالاصطياد التجاري الذي يخترق القواعد البيئية والقانونية فقد وجه رئيس الوزراء وبناء على مذكرة الاتحاد السمكى وزارة الثروة السمكية بتطبيق قانون الاصطياد بحذافيره وعلى ان توجه انذارات لكافة الشركات المحلية والأجنبية بالالتزام بالمساحات التى خصصت لها وفى حالة عدم الالتزام يتم سحب التراخيص سواء من الاشخاص أو الشركات المخالفة، وقد أكد رئيس الوزراء انه وبالمقابل ينبغى على جميع الصيادين سواء المنتمين للتعاونيات أو الفرديين الالتزام بالقانون من حيث تسجيل القوارب والحصول على الرخص والبطائق وكذا احترام الوظائف المناطة بهم كمنتجين وداعمين للاقتصاد الوطنى، وقال: كما يجب فرض العقوبات على أولئك الذين يمارسون انشطة خارجة عن القانون كالتهريب للمنتجات النفطية وغيرها من الانشطة الممنوعة قانونا، موضحا ان مهمة الاتحاد السمكى لا تتمثل فقط فى الدفاع عن مصالح الصيادين فحسب ولكن ايضا فى تعزيز النظام والقانون والانضباط فى العمل لما فيه المصلحة الوطنية العليا

حضر الاجتماع الاخوان الدكتور عمر الجفرى وزير الشؤون القانونية والمهندس محمود صغيري وزير الثروة السمكية.

اليوم .. مجلس الشورى يواصل مناقشاته لموضوع السلطة المحلية

رئيس المجلس في مستهل الاجتماع أمس :

على بُعد ثلاثة أشهر سيخوض الناخبون دورتين انتخابيتين وسيؤسسون على نتائجهما مرحلة جديدة من العمل الوطني

صنعاء / ١٤ أكتوبر / سبأ :

يواصل مجلس الشورى اليوم في العاصمة صنعاء مناقشاته لموضوع السلطة المحلية التي كان قد بدأها أمس الثلاثاء في جلسته المنعقدة في إطار الاجتماع الثالث من دورة الانعقاد الأولى للمجلس للعام الحالي ٢٠٠٦م برئاسة الأخ/ عبد العزيز عبدالغني رئيس المجلس.

وكان المجلس قد استمع أمس في مستهل الاجتماع إلى كلمة الأستاذ عبدالعزيز عبدالغني التي أوضح فيها أن مناقشة المجلس وتقييمه الواسع والشامل والميداني لتجربة السلطة المحلية يجسد مقدار عنايته بهذا الموضوع الذي يشكل جزءًا أساسيا من الواجبات الدستورية للمجلس ومجالا مهماً من المجالات التي تحظى برعاية المجلس واهتمامه وفقا للدستور.

وقال إننا نقف بهذا الاجتماع وبموضوعه على أعتاب مرحلة هامة تتجلى فيها صورة أخرى من صور الممارسة السياسية الديمقراطية في إطار نظامنا الديمقراطي التعددي الذي يعتمد الانتخابات الحرة والمباشرة آلية للتفويض والحكم.

وأضاف على بعد نحو ثلاثة أشهر فقط سيخوض الناخبون اليمنيون دورتين انتخابيتين الأولى رئاسية والثانية محلية وسيؤسس شعبنا ووطنا على نتائج هذين الاستحقاقين الانتخابيين مرحلة جديدة من العمل الوطني وستحرز خلالها التجربة الديمقراطية مكاسب إضافية وستدخل السلطة المحلية بوحي من نتائجها الطيبة بإذن الله طورا جديدا من العمل المثمر والبناء في إطار اللامركزية الإدارية والمالية في هذا العهد المجيد الذي يتميز بالقيادة الحكيمة لفخامة الأخ الرئيس على عبد الله صالح رئيس الجمهورية حفظه الله.

وأشار رئيس مجلس الشورى إلى المؤتمر الرابع للمجالس المحلية والذي سيبدأ يوم السبت المقبل.

وقال إن كلا من الانتخابات المحلية وكذا المؤتمر الرابع للمجالس المحلية يضعان لا شك مناقشات المجلس لموضوع السلطة المحلية في مستوى من الأهمية تتطلب منا جميعا أن نضعها نحن أيضا نصب أعيننا ونحن نقف أمام هذا الموضوع اليوم وغدا بمشيئة الله تعالى، مؤكدا حرص المجلس على أن تأتي مخرجات هذا الاجتماع وتوصياته إضافة موفقة تثرى بها الوقفة الوطنية الجادة والمسؤولة لكل مؤسسات الدولة والتي ستتحقق من خلال ذلك المؤتمر الذي يرعاه فخامة الأخ الرئيس على عبد الله صالح. ويحرص من خلاله على أن يشترك كل المسؤولين والمعنيين والخبراء والقطاعات المختلفة في قراءة وتقييم تجربة السلطة المحلية بغية إثرائها وتنميتها وإرسائها تجربة ناجحة ومجسدة لمبدأ اللامركزية المالية والإدارية، ومحققة للطموحات الشعبية إلى شراكة فاعلة في تحقيق التنمية المنشودة على المستوى المحلي.

وقد قام كل من الإخوة عبد الله مجيديع رئيس لجنة السلطة المحلية والخدمات ومحمد حسن دماج نائب رئيس اللجنة وسعيد يافعي مقرر اللجنة وأحمد سيف الصعبي عضو اللجنة بقراءة التقرير التقييمي الثالث والذي أعدته اللجنة وجاء حصيلة نزولها الميداني لكل من أمانة العاصمة ومحافظات صنعاء، الجوف، مأرب، شبوة، المهرة وحضرموت.

واشتمل التقرير على تقييم موجز لما تحقق من توصيات المجلس بشأن القضايا الأساسية المتصلة بأداء المجالس المحلية وخصوصا ما يتعلق منها بالبنية التحتية والموازنات التشغيلية والتدريب والتأهيل والتحصيل المالي والجانب القانوني ونشاط الوحدات المحاسبية والوضع الوظيفي بالإضافة إلى اللوائح التنظيمية والهياكل الوظيفية لدواوين الوزارات والأجهزة المركزية.

كما تضمن التقرير عرضا تفصيليا عن واقع السلطة المحلية في المحافظات التي شملتها زيارة اللجنة وخصوصا ما يتصل منه بالأداء الإداري والمالي والتنظيمي والخدمي للمجالس المحلية وعلاقة تلك المجالس بالمكاتب التنفيذية. وخلص التقرير إلى جملة من الاستنتاجات المتصلة بتلك القضايا.

كما تضمن جملة من التوصيات التي أكدت على ضرورة الإسراع في بناء المجمعات الحكومية في مراكز المحافظات والمديريات وإعادة النظر في الموازنات التشغيلية للوحدات الإدارية.

كما أوصى التقرير بزيادة حصة المحافظات من الميزانية الاستثمارية المرصودة ضمن الدعم المركزي ورصد الموازنات الكافية لدعم برامج التأهيل والتدريب والعمل على تعديل القوانين التي تتعارض نصوصها مع قانون السلطة المحلية.

وكان أعضاء المجلس قد وقفوا في مستهل الاجتماع دقيقة حداد قرؤوا خلالها الفاتحة على روح فقيد الوطن المناضل القاضي عبد الكريم عبد الله العرشي.. كما استمعوا إلى قراءة لمحضر الجلسة السابقة وأقروه.

حضر الجلسة الإخوة عبد الوهاب القراضي وعمر سالم العكبري وعبد السلام الضلعي وأمين المقطري وكلاء وزارة الإدارة المحلية وعدد آخر من المسؤولين وممثلي الجهات المعنية.

الفريق الفني اليمني الخليجي واصل أمس جلسات أعماله

استعراض عدد من قطاعات الخطة الخمسية الثالثة

صنعاء /سبأ :

تواصلت أمس في وزارة التخطيط والتعاون الدولي لليوم الثاني على التوالي جلسات اعمال الفريق الفني المشترك بين الجمهورية اليمنية والأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي برئاسة الدكتور محمد الحاوري وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية وخصص اجتماع أمس لاستعراض الخطة الخمسية الثالثة للتنمية والتخفيف من الفقر٢٠٠٦م ٢٠١٠م لعدد من القطاعات الاقتصادية الخدمية والتنموية اليمنية في اطار برنامج عمل تعريفي يهدف الى تعريف الاشقاء في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي باحتياجات الاقتصاد اليمنى القطاعية .

وفى مستهل الاجتماع قدم الاخ عبد الملك الثور ممثل وزارة الزراعة والري عرضا تفصيليا لخطة الوزارة ومشاريعها القطاعية القادمة واحتياجاتها التمويلية فيما تناول الدكتور محمد ابراهيم الحمدي وكيل وزارة المياه والبيئة خطط الوزارة المندرجة ضمن الخطة الخمسية الثالثة للتنمية والتخفيف من الفقر٢٠٠٦م – ٢٠١٠م وجهود الوزارة فى تنفيذ مخرجات الخطة من اجل وضع المعالجات اللازمة لتفاقم أزمة المياه فى اليمن وتحسين البيئه وكذا عرضا للاستراتيجية الوطنية والبرنامج الاستثمارى لقطاع المياه.

من جانبه عرض الاخ محمد محمد مطهر وكيل وزارة السياحة تصورا شاملا لاحتياجات القطاع السياحي فى اليمن وكذا مقومات الجذب السياحى التى تشكل أحد أبرز القطاعات الاقتصادية الواعدة ومؤشرات الطلب السياحي خلال سنوات تنفيذ الخطة الخمسية الثانية اضافة الى السياسات والاجراءات التى اتخذتها الدولة لتعزيز البناء المؤسسي للقطاع السياحى باعتباره نشاط اقتصادياً وتكاملياً .

الاخوان حسين حيدر وعبد الحكيم الاغبرى ممثلا وزارة الاشغال العامة والطرق قدما بدروهما عرضا مماثلا لطبيعة الاحتياجات القطاعية فى مجال الطرق والجهود الحكومية التى بذلت لتحسين شبكة الطرق فى اليمن خلال السنوات الماضية ..فيما عرض الاخ علي خميس حمدان ممثل وزارة الكهرباء الاحتياجات القطاعية لقطاع الكهرباء والجهود المبذولة لرفع القدره التشغيلية للطاقة الكهربائية فى بلادنا .

و أثريت جلسات الاجتماع بنقاشات مستفيضه من قبل ممثلي الصناديق الخليجية الذين قدموا استفسارات حول بعض الجوانب الفنية المتعلقة بالقطاعات الاقتصادية التى تم عرض احتياجاتها وهى استفسارات قوبلت بردود علمية وموضوعية من قبل المختصين فى هذه القطاعات.